

مجلس الشورى دور فاعل وشراك

رغم أن مجلس الشورى كأحد السلطات الرئيسية يتولى مهمتي التشريع والرقابة، إلا أنه لم يكن يوماً ساكناً ينتظر ما تقدمه الأجهزة الحكومية، بل ظل دوماً مبادراً في تفاعل متواصل مع الحراك الاجتماعي، تتصدر هموم الوطن والمواطن أولوياته. وحظي المجلس دوماً بثقة القيادة كما جاء في كلمة خادم الحرمين الشريفين أمام المجلس: «أقدر لمجلسكم ما قام به من جهود ومبادرات أسهمت في تحقيق الإنجازات وترشيد القرارات الوطنية، وسيظل مجلسكم محل ثقة القيادة وتقدير الحكومة والمواطن».

وتميزت التجربة الشورية السعودية بالتكاملية والتناغم مع السلطات الأخرى، وكانت القاعدة العامة في علاقة المجلس مع جميع الأطراف محلياً وخارجياً.. أين مصلحة الوطن والمواطن؟ وعند ذلك يكون صوت المجلس وقراره. إن قراءة سريعة لمضامين الموضوعات التي نوقشت تحت القبة والقرارات والأنظمة الصادرة من المجلس، تجسد حجم النقلة التي شهدتها أداء المجلس

المجتمع كافة بما يمكنه من أداء دوره التشريعي والتنظيمي والرقابي ليكون ركيزة أساساً في كيان الوطن وسنداً لقيادة الدولة وأجهزتها لتحقيق التنمية والاستقرار والأمن والعدل للوطن والمواطن. لقد نجح مجلس الشورى في تعزيز دوره كشريك في صناعة القرار وكان لمبادراته الأثر الإيجابي على المجتمع في قضايا حيوية تمس حياة المواطن ومستقبله.

لقد تجسد دور مجلس الشورى في خدمة الوطن وصيانة مقدراته متجاوزاً المفهوم الضيق لإبداء الرأي إلى آفاق أوسع، فما يقدمه المجلس هو بمثابة قرار له قوته وإجراءاته الدقيقة والمحكمة يصدر بعد دراسات ومناقشات عميقة. إن المجلس وهو يخطو نحو عامه الثامن عشر في تجربته التحديثية يعيش مرحلة من التوضيح اتسمت بتطوير آلياته وصلاحياته وتواصله مع قطاعات



ة ناجحة على جميع الأصعدة

المجلس يصدر أكبر عدد للقرارات في تاريخه

أنجز مجلس الشورى خلال السنة "الثانية" من دورته الخامسة الكثير من الموضوعات ذات الأهمية، حيث عقد المجلس خلال السنة الماضية (٧٨) جلسة درس المجلس فيها (٥١) تقرير أداء للوزارات والمصالح الحكومية، بلفت الآراء والمقترحات التي طرحت على هذه التقارير (٨٥٥) مداخلة نتج عنها (١٩٢) توصية، كما بلفت الأنظمة واللوائح التي درسها المجلس خلال هذه الفترة (٣٤) من الأنظمة واللوائح، فكانت الآراء والمقترحات التي طرحت عليها (٨٤٠) مداخلة، ووصل عدد الاتفاقيات والمعاهدات والامتيازات التي تمت دراستها (٦٦) اتفاقية ومعاهدة، وكانت المداخلات عليها (٤٦٠). وتعتبر السنة الثانية من هذه الدورة هي أعلى سنة صدرت فيها قرارات من المجلس ثم رفعها لمقام خادم الحرمين الشريفين خلال الثماني عشرة سنة من عمر المجلس بعد تحديثه حيث بلفت هذه القرارات (١٥٤) قراراً.

جوانبه الفكرية والجنائية والاجتماعية والاقتصادية، حيث تم تشكيل لجنة تولت إعداد دراسة متكاملة للتعرف على أسباب تلك الظاهرة وكيفية التصدي لها من خلال خطة وطنية لمعالجة الخلل من جذوره، وتجفيف منابعه، الأمر الذي تجسد في بروز نهج المناصحة والحوار، ومن جهة أخرى وإيماناً من المجلس بأن ظاهرة الإرهاب ظاهرة عالمية تتشابك مصالحها وأطرافها فقد أقر المجلس عدة اتفاقيات دولية لمكافحة الإرهاب وتجفيف مصادر تمويله في مقدمتها الاتفاقية العربية، والإستراتيجية الأمنية الموحدة لمكافحة ظاهرة التطرف المصحوب بالإرهاب.

وعلى نفس القدر من الاهتمام بأمن الوطن وسلامته استشعر أعضاء المجلس ما تمثله مشكلة نقص المياه

تجاوز دور مجلس الشورى المفهوم الضيق لإبداء الرأي إلى آفاق أوسع

مشكلة القبول في الجامعات، وإقراره صيغة أخذت طريقها للتنفيذ حيث يقوم المجلس الأعلى للتعليم العالي بوضع خطة بعيدة المدى عن الاحتياجات ومخرجات التعليم المطلوبة، وفتح مسارات تطبيقية جديدة في تعليم البنات الجامعي، وإنشاء لجنة في وزارة التعليم العالي لتنظيم المنح الدراسية. ومن بين القضايا المجتمعية التي حظيت باهتمام المجلس واتخذ حيالها قرارات عدة تستهدف تحسين الأداء وتلبية احتياجات الناس، قضية ارتفاع الأسعار وتحسين أوضاع المستفيدين من الضمان الاجتماعي، ورفع الحد الأقصى لمعاشات الضمان المخصصة لكل أسرة، ووضع حد أدنى لرواتب المتقاعدين ودراسة ظاهرة ارتفاع تكاليف الزواج، ودراسة ما شهده سوق الأسهم من تراجع، وكذلك إقرار عدة أنظمة تتوجه لتنظيم القطاع الصحي وتقديم خدمة صحية جيدة.

وإلى جانب فصل قطاع الشؤون الاجتماعية في وزارة مستقلة وإنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية، وآخر لتنمية الصادرات، وهيئة مستقلة تعنى بالغذاء والدواء، وهيئة عليا للإسكان تتولى وضع حلول دائمة لمعاناة المواطنين والإسهام في توفير السكن المناسب، كذلك أقر المجلس إنشاء هيئة سعودية للطاقة الذرية، وأسهم المجلس في تطوير منظومة القضاء من خلال إقرار الأنظمة القضائية، نظام المرافعات الشرعية، ونظام الإجراءات الجزائية، ونظام المرافعات أمام ديوان المظالم.

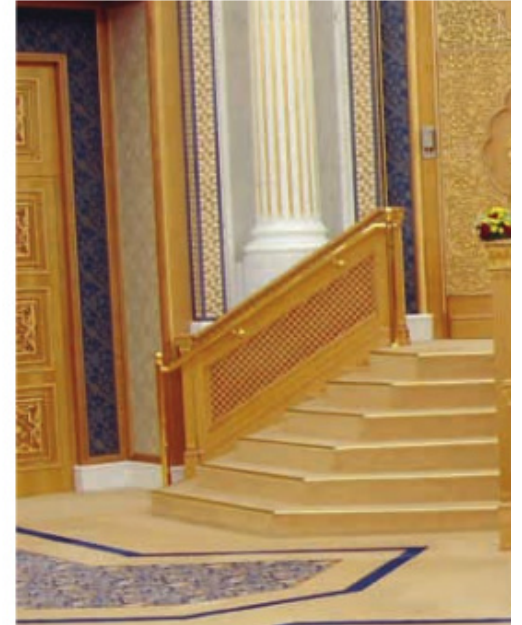
تميزت التجربة الشورية السعودية بالتكاملية والتناغم مع السلطات الأخرى

وصلاحياته من جهة، والثقة التي يحظى بها من القيادة والمواطن من جهة أخرى.

إن الشأن العام وهموم المواطن كانت دوماً على قمة أولويات أعضاء المجلس الذين سعوا جادين لتلمس حاجات الناس الآنية والمستقبلية، وكذلك استشعار التحديات التي تواجه مقدرات الوطن وإنجازاته، فاستعدت دائرة اهتماماتهم لتشمل قضايا الوطن واحتياجاته، إلى جانب دراسة ومناقشة الأنظمة ومراجعة وإقرار خطط التنمية.

تبنى المجلس العديد من المبادرات التي تستهدف تحسين معيشة المواطن، في مقدمتها مواجهة مشكلة البطالة، وتعزيز جهود توظيف الوظائف، حيث تم فصل قطاع العمل في وزارة مستقلة بما يسهم في تطبيق خطط طموحة للتدريب والتوظيف تستثمر مخرجات التعليم، وتوفر فرص عمل للمواطنين، كما تم توحيد جهات الاستقدام وإنشاء صندوق لتسهيل توظيف المواطنين في القطاع الخاص، وإنشاء مركز وطني للمعلومات المتعلقة بالعمل.

وأسهم المجلس في تطوير منظومة التعليم بتصديده



أعداد الجلسات والقرارات الصادرة من مجلس الشورى خلال الدورة الأولى		
السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤١٤/٧/٢٠هـ إلى ١٤١٥/٣/٢هـ	١٦	٢٠
السنة الثانية من ١٤١٥/٣/٢هـ إلى ١٤١٦/٣/٢هـ	٣٣	٤٥
السنة الثالثة من ١٤١٦/٣/٢هـ إلى ١٤١٧/٣/٢هـ	٤٦	٢٤
السنة الرابعة من ١٤١٧/٣/٢هـ إلى ١٤١٨/٣/٢هـ	٤٦	٥٥
المجموع	١٤١	١٤٤

أعداد الجلسات والقرارات الصادرة من مجلس الشورى خلال الدورة الثانية		
السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤١٨/٣/٢هـ إلى ١٤١٩/٣/٢هـ	٧١	٥٩
السنة الثانية من ١٤١٩/٣/٢هـ إلى ١٤٢٠/٣/٢هـ	٦٨	٤٦
السنة الثالثة من ١٤٢٠/٣/٢هـ إلى ١٤٢١/٣/٢هـ	٧٩	٨٦
السنة الرابعة من ١٤٢١/٣/٢هـ إلى ١٤٢٢/٣/٢هـ	٨٧	١٠٥
المجموع	٣٠٥	٢٩٦

أعداد الجلسات والقرارات الصادرة من مجلس الشورى خلال الدورة الثالثة		
السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤٢٢/٣/٢هـ إلى ١٤٢٣/٣/٢هـ	٨٧	٦٩
السنة الثانية من ١٤٢٣/٣/٢هـ إلى ١٤٢٤/٣/٢هـ	٧٧	٨٤
السنة الثالثة من ١٤٢٤/٣/٢هـ إلى ١٤٢٥/٣/٢هـ	٨٣	١١٧
السنة الرابعة من ١٤٢٥/٣/٢هـ إلى ١٤٢٦/٣/٢هـ	٨١	١٠٤
المجموع	٣٢٨	٣٧٤

ووضع المجلس تقليداً سار عليه تمثل في دعوة عدد من المعنيين من أهل الخبرة والاختصاص، لحضور اجتماعات اللجان المتخصصة، أو اللجان الخاصة عند مناقشتها الموضوعات والمشروعات ذات العلاقة باحتياجات المواطنين، أو مصالح الوطن، وذلك بهدف استجلاء آراء تلك اللجنة وإطلاعهم على الإجراءات المقترحة، كما يحرص المجلس على الاستفادة من التجارب والخبرات والدراسات لدى أجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الخاص. وعلى سعيد آخر سعى المجلس إلى ترسيخ علاقته

شرائح المجتمع ووسائل الإعلام حضور جوانب من جلساته والاستماع إلى نقاشات الأعضاء والالتقاء بالمسؤولين والرد على استفساراتهم، كما طبق المجلس إستراتيجية للإعلام والاتصال اعتمدت الشفافية والصراحة منهجاً.

كما تتولى لجنة حقوق الإنسان والعرائض بالمجلس استقبال آراء المواطنين وأفكارهم ودراساتها، ثم اقتراح إحالتها إلى اللجان المتخصصة من أجل النظر في إمكانية تبني ما يفيد منها لعرضه على جدول أعمال المجلس ليؤخذ حيالها القرار اللازم.

تبني المجلس العديد من المبادرات التي تستهدف تحسين معيشة المواطن

من تحدٍ لمستقبل التنمية في المملكة، ولهذا أولى المجلس تلك القضية اهتماماً خاصاً، حيث أقر إستراتيجية متكاملة لمواجهة نقص المياه تمثلت في جمع كافة الجهات المعنية بالمياه تحت مظلة وزارة واحدة، وأصدر المجلس قراراً بمنع تصدير الأعلاف، ووقف توزيع الأراضي البور، مع تدريب الكوادر الوطنية المتخصصة في مجال تنمية مصادر المياه.

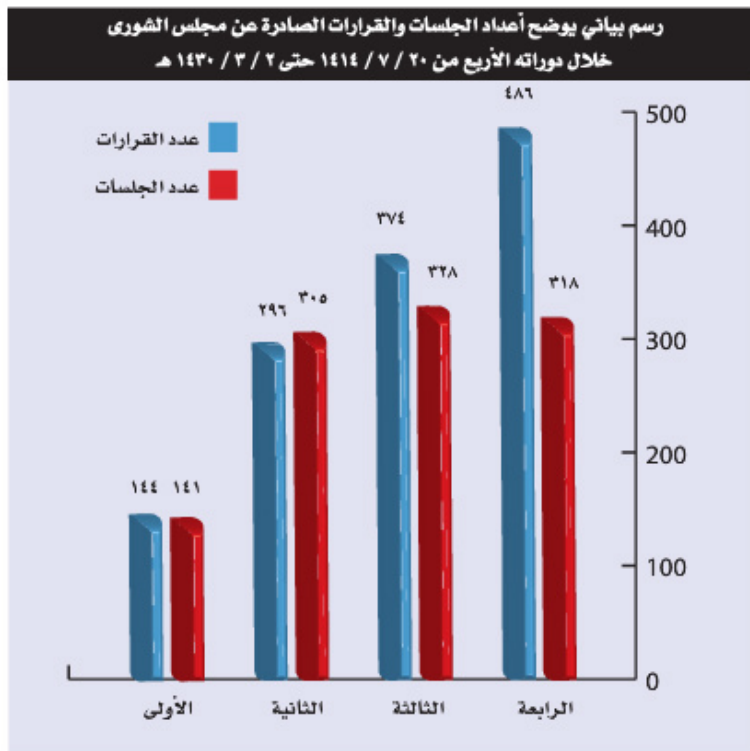
وتأكيداً على تناغم الأداء وتكاملية الجهود بين مجلس الشورى ومجلس الوزراء، توجت إنجازات الشورى خلال السنوات الماضية بصدور أكثر من سبعمائة وستين قراراً من مجلس الوزراء بناء على قرارات مجلس الشورى خلال الفترة الماضية، معظمها قرارات حيوية لتطوير العمل في الأجهزة الحكومية، وتحسين مستوى المعيشة والخدمات للمواطنين والقيمين.

لقد قدم مجلس الشورى رؤيته في أداء الأجهزة الحكومية تضمنتها قرارات رفعها المجلس إلى مقام خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بوصفه المرجعية العليا للسلطات في الدولة، وذلك إثر دورة عمل نظامية دقيقة ومناقشات عميقة بتقارير أداء الوزارات والأجهزة الحكومية بهدف الارتقاء بخدماتها المقدمة للمواطن، ويسترشد المجلس في ممارسته لدوره الرقابي بتقارير الأجهزة الرقابية في الدولة مثل ديوان المراقبة العامة وهيئة الرقابة والتحقيق، الأمر الذي أهل المجلس ليكون سنداً قوياً للدولة ودعمها من دعائم التحديث والتطوير لأجهزتها ومؤسساتها.

ومع انطلاقة مسيرة التحديث والإصلاح شهد مجلس الشورى نقلة نوعية في أدائه واهتمامه بقضايا المجتمع وهموم الوطن والمواطن من خلال بناء المزيد من جسور التواصل والانفتاح والحوار الموضوعي بما أهل المجلس ليكون صوتاً أصيلاً للوطن وللمواطنين، وتجسد ذلك عبر فتوات عدة، حيث أتاح المجلس الفرصة لمختلف

أسهم المجلس في تطوير منظومة التعليم بتصديده لمشكلة القبول في الجامعات

أعداد الجلسات والقرارات الصادرة من مجلس الشورى خلال الدورة الرابعة		
السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤٢٦/٣/٣هـ إلى ١٤٢٧/٣/٢هـ	٧٨	١٠٦
السنة الثانية من ١٤٢٧/٣/٣هـ إلى ١٤٢٨/٣/٢هـ	٨٣	١٣٥
السنة الثالثة من ١٤٢٨/٣/٣هـ إلى ١٤٢٩/٣/٢هـ	٧٩	١٣٦
السنة الرابعة من ١٤٢٩/٣/٣هـ إلى ١٤٣٠/٣/٢هـ	٧٨	١١٩
المجموع	٣١٨	٤٨٦



أعداد الجلسات والقرارات الصادرة من مجلس الشورى خلال السنتين الأولى والثانية من الدورة الخامسة		
السنة	عدد الجلسات	عدد القرارات
السنة الأولى من ١٤٣٠/٣/٥هـ إلى ١٤٣١/٣/٢٤هـ	٧٧	١١١
السنة الثانية من ١٤٣١/٣/٣هـ إلى ١٤٣٢/٣/٢هـ	٧٨	١٥٤
المجموع	١٥٥	٢٦٥

بأجهزة الدولة ومؤسسات القطاع الأهلي والسلطات الأخرى وإقامة جسور من الثقة المتبادلة عبر الزيارات واللقاءات، للاطلاع من قرب على خططها ومشروعاتها، وما تقدمه تلك الجهات من خدمات، والتعرف على احتياجاتها والعقبات التي تواجهها، حيث دأب المجلس على القيام بزيارات ميدانية للأعضاء إلى مقر الوزارات والمؤسسات الحكومية والجامعات والقطاعات الإنتاجية والخدمية، كما حرص المجلس على توثيق التعاون مع مجالس المناطق بما يسهم في التعرف من قرب على أولويات خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق.

ورأساً للعمل الشوري يحرص المجلس خلال مناقشاته لمختلف القضايا على التعرف على إيضاحات وآراء المسؤولين عن التقارير الجاري مناقشتها، وعندما يرى الأعضاء أن هناك حاجة لاستدعاء أو حضور أي مسؤول للإجابة على تساؤلات الأعضاء أو تقديم معلومات متكاملة عن موضوع ما، يقوم المجلس بدعوة المسؤول للاستماع والمناقشة.

وشهدت قبة المجلس حضور الأغلبية العظمى من مسؤولي الدولة، حيث يجري معهم حواراً يتسم بالصراحة والشفافية يسهم في الخروج بنتائج إيجابية تنعكس على قرارات المجلس.

وعلى الصعيد الخارجي بات مجلس الشورى أحد أذرع السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية، يدافع عن ثوابتها، ويحشد المساندة لمواقفها، ويخلق فرصاً من التعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية، ويعمل على تعزيز الصورة الذهنية الإيجابية عن المملكة والإسلام والمسلمين، وفي هذا الإطار وثق المجلس علاقاته مع عدد من المجالس البرلمانية عبر إقامة حوار دائم مع صناعات القرار في دول العالم، وأصبح المجلس عضواً فاعلاً في المنظمات والاتحادات البرلمانية الإقليمية والإسلامية والعالمية، وياتوازي مع ذلك سهم لجان الصداقة البرلمانية التي أنشأها المجلس بالتعاون مع برلمانات العالم بدور متميز في تعزيز العلاقات المشتركة مع تلك الدول في مختلف المجالات.

لقد تمكن مجلس الشورى خلال مسيرته من أن يكون شريكاً في صناعة القرار، مساهماً في دفع عجلة التنمية والإصلاح والتحديث في بلادنا، ولا شك أن هناك الكثير من العمل الجاد ينتظر المجلس ورجاله لكي يتسامى مع التطلعات والآمال التي عقدت عليهما.